الإدارة الإستعمارية و المجتمع الجزائري
(1844-1830)

الدكتور: صالح فركوس
قسم: التاريخ و الآثـــار
جامعة 8 ماي 45 قالمة

ملخص:

لا شك أن المستعمر الفرنسي قد وجد نفسه اثر احتلال الجزائر عام 1830 يجهل لغة المجتمع الجزائري وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية. ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل إيجاد مؤسسة إدارية و عسكرية تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين. فما هي هذه المؤسسة؟
وكيف كانت تشتغل؟ والي أي حد استطاعت أن تحقق أهدافها الاستعمارية؟

Résumé :

L'administration française et la société algérienne
(1830 - 1844)

Après, l'occupation française le problème de l'administration indigène, se posa d'une manière urgente, car il fallait trouver des intermédiaires entre l'autorité française et les populations indigènes.

Ainsi , fallait – il depuis la chute du système Turc , trouver des auxiliaires familiarisés avec la langue, les habitudes , les idées des populations indigènes pour les substituer aux chefs indigènes dans le commandement des tribus .

Ce fut, donc, la cause initiale de la création des Bureaux Arabes par arrêté ministériel du 1er février 1844.

Aussi, faut-il dire que la création de ces Bureaux, constitue l'élément fondamental du gouvernement Arabe? comment donc cette administration a été évolué ?

لقد طرح على السلطات الاستعمارية مباشرة إثر احتلال الجزائر العاصمة عام 1830م، مشكل إدارة الأهالي: كيف يمكن التحكم في تلك الإدارة؟ ما هي طبيعتها أو كيف يمكن أن تكون؟ وإلى أي حد تستطيع دواليبها بسط سيطرتها على المجتمع الجزائري؟

1– بداية الإتصالات و نشأة المكاتب العربية:

لا شك أن المستعمر قد وجد نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية. ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغازية والجزائريين، فأحدث " الدوق دوروفيقو " **(Le Duc de Rovigo)** – الحاكم العام للجزائر عام 1833م، – فرعا في مكتبه سماه: " المكتب العربي " الذي صار يطلق عليه فيما بعد: "مصلحة الشؤون العربية " التي أسندت إدارتها إلى النقيب " لامورسيار" **(Lamoricière)**، **(1833م– 1834م)**، لأنه كان يحسن التكلم باللغة العربية[1].

و الحقيقة أن تلك الإدارة، لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر.

و إذا كانت هذه المصلحة أو هذا المكتب في نظر المستعمر يشكل "الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية"[2] نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي[3] فهي – في الواقع – كانت مصلحة عسكرية وإدارية في آن واحد، وجهازا لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية.

ونظرا لعدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إعادة إحياء الوظيفة التركية القديمة وهي: وظيفة " آغا العرب"، حيث تعاقب الكثير من الآغوات على تلك الوظيفة التي لم تكن ذات فائدة بالنسبة للسلطة الاستعمارية.

كان أول من أسندت إليه تلك الوظيفة هو حمدان بن أمين السكة، في عهد الجينرال " بورمون " **(Bourmont)**. ولم يكن حمدان بن أمين السكة ذا تأثير في الأوساط الأهلية، بل كان في نظرهم " خسيسا وحقيرا "، مما جعله يفشل في مهمته[4]. ولا شك أن تواطؤ حمدان مع الاستعمار قد جلب له الاحتقار والذل والمهانة من طرف أبناء أمته. ولأسباب مختلفة، تم تعيين المقدم " ماراي مونج " **(Marey Monge)** بتاريخ: 19 نوفمبر 1834م " آغا العرب " ولكن فشل هو الآخر في مهمته[5]، لأنه كان أكثر رداءة من سابقه.

ولما جاء الجينرال " برتزان " **(Berthezen)** كان قد وقع اختياره على السيد: محي الدين الصغير بن المبارك الذي ينحدر من عائلة مرابطية بالقليعة. وظن " برتزان " أنه أحسن الاختيار، ولكن كانت النتيجة عكس ما كان يظن. ذلك أن محي الدين قد بات ساخطا على الاستعمار الفرنسي إثر اعتقال أقاربه من طرف إدارة العدو. وهكذا كانت القطيعة بينه وبين القيادة الفرنسية[6].

وفي 15 أفريل 1837م، تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية، حيث أسندت رئاسة إدارتها للرائد "بيليسيي" **(Pellissier)** الذي انصرف إلى غير المهمة التي من أجلها أنشئت تلك الإدارة، لأن اتفاقية تافنة بين الأمير عبد القادر والسلطة الاستعمارية، اقتضت من هذا الرائد مراقبة تحركات الأمير لتزويد الحاكم بالمعلومات المتعلقة بخرق الإقليم الفرنسي أو إقليم الأمير[7]، وبعد مضي سنتين عن رئاسة تلك الإدارة، قدم "بيليسيي" استقالته في مطلع سنة 1839م، لأسباب شرفية لا نعلم سرها، فخلفه في مهمته النقيب "آلونفيل" **(Allonville)**[8]. قبل هذا التاريخ، كانت مدينة قسنطينة، قد سقطت في يد الاستعمار يوم 13 أكتوبر 1837م، وذلك بعد محاولات عديدة من أجل احتلالها، حيث وجد المحتل نفسه من جديد كما حدث له عشية احتلال الجزائر العاصمة – أمام مشكل إدارة الجزائريين وكيف يمكن إخضاعهم للسلطة الاستعمارية ؟.

كان الجينرال "فالي" **(Valée)** الذي خلف "دامريمون" **(Damrémont)** بعد اغتياله في حصار مدينة قسنطينة قد عمد إلى المحافظة على الوضع الراهن، أي أبقى على شكل الإدارة التركية تقريبا منتهجا في ذلك تطبيق سياسة الحماية بتلك الناحية من البلاد، تكون فيها إدارة الأهالي من الأهالي، ولكن تحت وصاية السلطة العسكرية، فقام بتنصيب " سي حمودة ولد سيدي الشيخ" الذي كان كما يذكر صاحب مخطوطة: " الفريدة المؤنسة ": "ذا أصل قديم ونسل شائع كريم (كذا) "[9]، بمعنى أنه كان ينحدر من أسرة تحظى بأهمية وبمكانة محترمة في المجتمع القسنطيني[10]. كما أن " فالي " كان يثق فيه " ثقة مطلقة "، الأمر الذي جعله يعطيه سلطة أوسع في إدارة شؤون

الأهالي.

غير أن نفوذ سي حمودة، لم يكن ليتجاوز جدران المدينة[11]، بالرغم من انقياد بعض شيوخ القبائل له ورؤسائها لخدمة المستعمر[12]، فضلا عن الصلاحيات الواسعة التي منحت له كوسيط بين السلطة الفرنسية والأهالي[13]، وذلك أن بعض التهم قد أحيطت بشخصه حول موضوع استخلاص الضريبة الحربية التي كان مكلفا بجمعها، فقد اتهم بفرض مبالغ ضخمة على شيوخ القبائل الخاضعة لفرنسا[14]. وهكذا فإن وظيفة حاكم قسنطينة، قد أصبحت " عائقا حقيقيا " أمام توسع الاستعمار بالبلاد، بالإضافة إلى بعض " تجاوزات " هذا الرجل، الأمر الذي أفقد ثقة الجينرال " نيقريي " **(Negrier)** – قائد المقاطعة – فيه[15].

هذا النظام أي "نظام الحماية" المتبنى من طرف " فالي " بمقاطعة قسنطينة الذي كان يسعى لتعميمه بكامل القطر، إنما كان يستهدف ليس المحافظة على التنظيم الإداري التقليدي للجزائريين، بقدر ما كان يرمي إلى توظيف هذا الأسلوب لصالح السيادة الفرنسية.

ولكن "لطخة الزيت" ما فتئت أن طفت فوق الماء. فقد اصطدم " فالي" بمعارضة الجينرال " نيقريي " وبدأ التباين في الرأي بينهما واضحا. ولم يكن اختلافهما – فقط – فيما يتعلق بحمودة (حاكم قسنطينة) الذي كان يتهمه" نقريي " بانعدام الثقة، بل كان هذا الجينرال على عكس " فالي " من أنصار الإدارة المباشرة للأهالي.

كما كان يرغب أن يكون الجزائريون عناصر تنفيذ لأوامر السلطة الاستعمارية[16] لا آمرين ولا ناهين بل مجرد تابعين خاضعين ومستسلمين للمستعمر.

صحيح أن الماريشال " فالي " كان قد احتفظ بالإدارة المباشرة لمدينة عنابة ومدينة القالة ومدينة قالمة ومنطقة الإيدوغ، حيث أسندت القيادة فيها إلى ضباط فرنسيين، يخضع لأوامرهم قياد وشيوخ من الأهالي، ولكن لم يكن سير تلك الإدارة بالسهل، بل كان في غاية الصعوبة، لأن القبائل كانت ترفض رفضا مطلقا أن تحكم من قبل إدارة الغزاة.

كان الجينرال "بيجو" **(Bugeaud)** قد خلف الماريشال " فالي" كحاكم عام للجزائر بتاريخ 22 فيفري1841م، حيث أرسى للشؤون الأهلية والعمليات العسكرية إدارة استبدادية استعمارية تستوحي تعاليمها من المقاولة الاستعمارية والمصالح الفرنسية. ولكن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات الواقعية التي ليس من السهل تجاوزها بين عشية وضحاها وهي: نفوذ كبار رؤساء الأهالي أو العائلات الكبرى خاصة بالناحية الشرقية من البلاد.

لقد حدثت بمجيء " بيجو " تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها. وكان هذا الجينرال يرغب في بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر. لذا تم إعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841م حيث عين الضابط "دوماس"**(Daumas)** رئيسا لها[17]، ولكن لم تعد تلك الإدارة تفي بمقتضيات الاستعمار نتيجة توسع المحتل في بعض الأقاليم.

و في هذا الإطار عثرنا على رسالة محفوظة بأرشيف إكس أون بروفنس[18] في شكل بيان أو تنبيه باللغة العربية موجه من المارشال " بيجو" إلى " كافة المسلمين من العرب و القبائل القاطنين في مملكة الجزاير" و (كذا)"، يدعوهم فيه بالإلتزام به. هذه الرسالة تنشر لأول مرة.

جـــاء في هذا التنبيـــه مايلـــي:

أولا: تذكير السكان بوعد فرنسا لهم عشية الإحتلال بالمحافظة على دينهم: " ... وعدناكم أنكم تكونون و تبقون على دينكم و قواعد الأحكام الجارية بينكم...".

ثانيـــا: بين مشروعه الإداري الذي أصبح قيد التنفيذ، آنذاك: "... و من جملة القوانين جعلنا لكل عمالة خليفة منها ولكل خليفة تحته أغوات و لكل أغة تحته قياد و لكل قايد تحته مشايخ لينظروا في أحوال الرعية، وقد قسمنا مملكة الجزاير أقسام (كذا) و في كل قسم جعلنا حاكم فيرانصوي يكون أكبر من الجميع و يجب على كل الناس الذين تحته من المتولين (كذا) و غيرهم طاعته و احترامه.."

ثالثـــــا: بيّن أن تعيين " الخلفاوات (كذا) و الأغوات"، من اختصاصه، في حين أن تعيين القضاة و القياد الشيوخ يكون من طرفه أو من طرف الجنرال قائد العمالة.

رابعـــــا: كل قائد و كل شيخ يتم تجديد تعيينه أو تغييره كل سنة.

خامســـا: أوضح أن القايد و الشيخ " يأخذوا (كذا) برنوص وطابع بايلك، يعطى عود جيد للبايك و قيمة العود المذكور تكون مفروضة على رعية الوطن ودفع العود المذكور يبين لنا تمام الطاعة "

سادســـا: تعيين القضاة: " و نجعلوا (كذا) قاضي في كل موضوع الذي يلزم فيه قاضي و نعطوا له طابع بايلك و القاضي لم يلبس و لم يتجدد و لم يعزل (كذا) إلا إذا خرج من الشريعة المحمدية (كذا) أو ثبت عليه ظلم أو رشوة أو سخافة أو تخليط بين الرعية و الدولة (كذا).."

سابعـــــا: بين العقوبات المتخذة و الإجراءات المتبعة لفرضها على السكان

في حالة تجاوز القوانين الفرنسية.

ثامنـــــا: حدّد كذلك قيمة نقل الرسائل لضمان مواصلة البريد لصالح الإدارة الإستعمارية.

تاسعـــا: يتمنى في بيانه هذا أن لا يقع ظلم.

هذا جملة ما جاء في هذا " التنبيه" من الماريشال " بيجو" إلى السكان الأهالي، وواضح أن الهدف هو حمل الناس على الطاعة و قبول الإحتلال و الخضوع للإدارة الإستعمارية.

كما ظلت فرنسا بعد محاولات عديدة ومناقشات أكاديمية متباينة حول مسألة الإدارة المباشرة و اللامباشرة، تبحث عن أسلوب إداري استعماري يمكن بواسطته إخضاع الجزائريين لسلطتها. و بفعل الضرورة وقوة الأشياء لاستكمال المؤسسات الاستعمارية، كان لا بد من البحث عن عناصر فرنسية عسكرية تتكيف مع الأهالي وتتوغل في أوساطهم.. لأجل ذلك كله، وكنتيجة للظروف والعوامل السياسية والاستعمارية وغيرها، نشـــأت إذن إدارة "المكـــاتب العربية" بمقتضى مرسوم وزاري مؤرخ في فاتح فيفري 1844م.

وكان ظهور هذه المؤسسة من إيحاء الجنرال "دوماس" الذي أدخل تعديلات على إدارة الشؤون العربية لتتشكل من شبكة ذات نظام متفرع هرمي وفق السلم الإداري لمؤسسة تلك المكاتب. ويمكن القول أن نشأة المكاتب العربية التي تشكل العنصر الرئيسي في "حكومة العرب" قد اعتبرت من طرف المستعمر " منذ البداية كإجراء جيد وهادف من أجل مراقبة وتأطير رؤساء الأهالي"[19].

ولنحاول الآن التعرف على هذه المؤسسة، ماذا تعني ؟...

2- تعريف المكتب العربي:

" فرديناند هيقونيت " أحد رؤساء تلك المكاتب يعرف تلك المؤسسة كما يلي: "المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن.." [20]. أما " شـــارل ريشار" **(CH-Richard)** وهو كذلك – أحد رؤساء تلك المكاتب – يصفها كما يلي: " إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا " [21].

ومهما يكن من أمر فقد كانت الاستراتيجية الاستعمارية ترمي من وراء إرساء تلك المكاتب بمختلف مدن القطر إلى تحقيق أهداف استراتيجية كثيرة، فهل يمكن لنا تبيانها؟.

3- الأهـــداف:

الواقع سنتعرض لتبيان تلك الأهداف بأكثر تفصيل من خلال الوقائع والأحداث، لكن لا بأس أن نذكر بخطوطها العريضة هنا:

أولا: التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

ثانيا: مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.

ثالثا: مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.

رابعا: مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.

خامسا: التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.

سادسا: استخلاص الضريبة.

سابعا: التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة..

ثامنـــا: تولى مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي..

وعلى أي حال، فإن الأهداف التي من أجلها أنشئت المكاتب العربية كثيرة، ذكرنا –هنا– أهمها. وهي أهداف في صالح الاستعمار قصد ترسيخ فكرة "الجزائر فرنسية ". وهي في كل الأحـــوال ليســـت " إدارة كما يرغـــب الجزائريون المسلمون "[22] بحيث تستجيب لحاجياتهم أو تعمل على ترقيتهم أو تحسين ظروف حياتهم، بل كانت جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار وأتت على الأخضر واليابس.

4– تنظيم المكاتب العربية:

أ– الموظفـــون: يشمل جهاز مؤسسة المكاتب علـــى:

ضباط مرسمين وآخرين متربصين – أرشيفيين – مترجمين – أطباء – قضاة – خوجة – شواش – وفرسان خيالة أو صبايحية..

خلال سنة 1857م، بلغ عدد المكاتب العربية على سبيل المثال بمقاطعة قسنطينة: 18 مكتبا وملحقان، كما وصل عدد الضباط الموظفين بهذه المؤسسة 39 ضابطا، خلال سنة 1855م.

غير أن عملية اختيار أو انتداب الضباط الأكفاء إلى المكاتب العربية ظلت تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية. ذلك أنه إلى جانب عدد كبير "مؤهل" – حسب أحد التقارير الاستعمارية – كان يعمل بتلك المؤسسة، إلا أنه في المقابل كان هناك عدد آخر ليس بالقليل من هؤلاء الضباط "غير مؤهل" للقيام بتلك المهمة لأنه يفتقر إلى التجربة و" الكفاءة المطلوبة " لتولي قيادة مثل تلك الإدارة [23]. فلم تكن – إذن – الوظيفة سهلة أو خالية من المشاكل بل – على العكس – كانت تطرح تجاوزات كثيرة في الصلاحيات العملية والممارسات الميدانية.

ولعل ذلك يعود إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون صفا أو هيئة قائمة بذاتها، لا تخضع – في غالب الأحيان – إلى مراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتب عسكرية سامية تتم بسرعة[24]. ضف إلى ذلك غياب المراقبة على هذه المؤسسة "جعل من المكتب العربي يتصرف – أحيانا – من تلقاء نفسه"[25]، دون الرجوع إلى السلطات العليا.

إلا أنه مع ذلك كان يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وبسط الأمن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية.

في هذا السياق، نشير – على سبيل المثال – أن بعض الضباط قد ارتقوا إلى رتب عالية الأمر الذي حمل السلطة العليا على استخلافهم بضباط جدد، لم تكن تلك السلطة راضية عنهم من حيث النتائج المحققة لتقدم الاستعمار[26]. إضافة إلى ذلك، فإن أكثر المترجمين المنتمين لتلك المكاتب، كانوا دون المستوى المطلوب،

لأن المصالح الاستعمارية تقتضي من هؤلاء معرفة اللغة العربية والأمازيغية، هذا بالنسبة للفرنسيين، واللغة الفرنسية بالنسبة للجزائريين، حتى يتمكن المحتل من التوغل في داخل البلاد[27].

و هكذا، يمكن القول أن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين وغيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة، بل كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال. لأن شساعة القطر الجزائري وصعوبة السيطرة والتحكم في البلاد، ظلت وباستمرار تفرض على فرنسا التكثيف من قواتها ووسائلها التدميرية لتثبيت ركائز احتلالها.

ب – السلم الإداري: كانت كل مقاطعة قسنطينة، قد قسمت إلى وحدات إدارية. وكانت كل وحدة إدارية تشكل دائرة، وكل أربـــع دوائـــر

أو خمس تكون قسمة.

وكانت كل قسمة يوجد بها مكتب عربي من الدرجة الأولى وكل دائرة بها مكتب من الدرجة الثانية، حيث كانت المقاطعة تشتمل على أربعة مكاتب من الدرجة الأولى وأربعة عشرة مكتبا من الدرجة الثانية. يضاف إلى هذا العدد إدارة الشؤون العربية بعاصمة المقاطعة: قسنطينة. هذه الإدارة مكلفة بتبليغ أوامر الحاكم العام وكذا أوامر الجنرال القائد الأعلى للمقاطعة إلى رؤساء المكاتب الأخرى. كما أنها كانت مطالبة بالتنسيق مع رئيس المكتب السياسي بالجزائر العاصمة وضمان سير المراسلة وكذا التنسيق مع إدارة: العاصمة ووهران و قسنطينة للشؤون العربية.

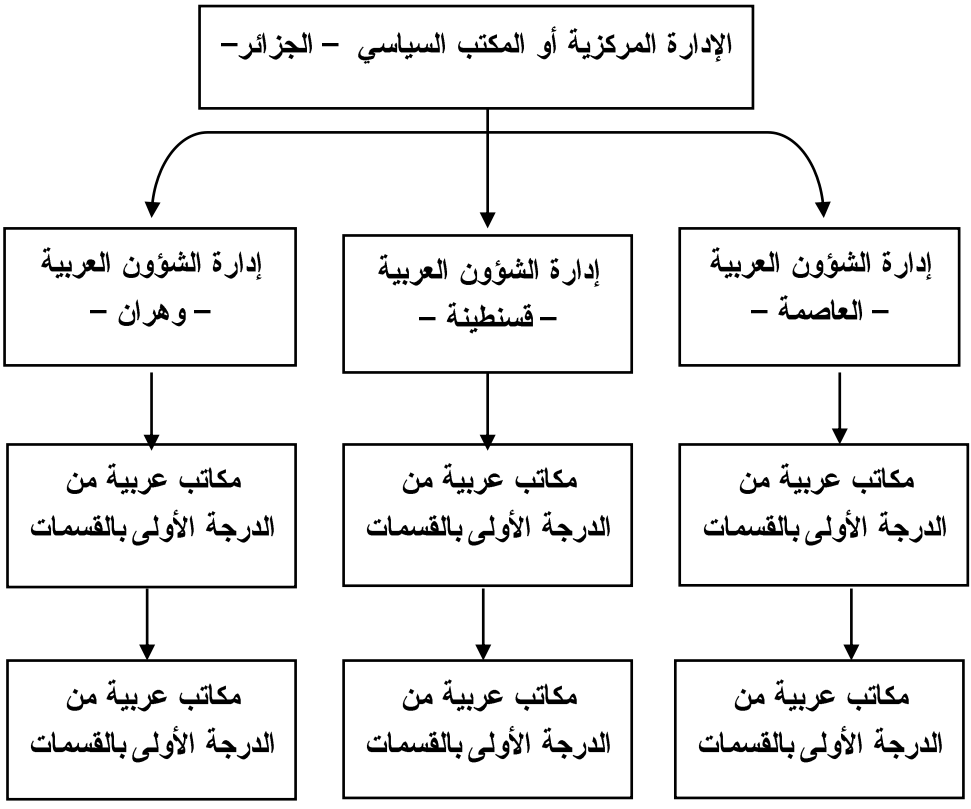

و هكذا يمكن القول أن هذا التنظيم السلمي للمكاتب العربية الذي تتمركز الشؤون العربية فيه بالمكتب السياسي في أعلى الهرم بالجزائر العاصمة يتفرع إلى ثلاث إدارات للشؤون العربية: الأولى بالجزائر العاصمة، الثانية بقسنطينة، والثالثة بوهران، ثم تأتي بعد ذلك المكاتب العربية من الدرجة الأولى بالقسمات، فمكاتب الدرجة الثانية بالدوائر وأخيرا بعض الملاحق.

لقد كان المكتب السياسي يخضع لمراقبة الحاكم العام، الذي كان يعمل على اتصال مستمر بقادة المقاطعات الذين هم بدورهم كانوا على اتصال برؤساء إدارة الشؤون العربية، كل في مقاطعته مع التنسيق بين بعضهم البعض، حيث يأتي بعد ذلك رؤساء القسمات فرؤساء المكاتب فالملاحق وفق سلم إداري وعسكري يتدرج من القاعدة إلى القمة لينزل كذلك وفق هذا التنظيم وكذا الصلاحيات المخولة لكل صنف من هذا النمط الإداري.

وخلاصة لهذا التنظيم الإداري والعسكري، تجدر الإشارة إلى أن كل مكتب من الدرجة الأولى كان يتولى رئاسته ضابط برتبة نقيب، له نائبان برتبة ملازم أول فطبيب فخوجة فشاوش فبعض الفرسان الصبايحية.

وكذا نفس الهيئة – تقريبا – يتشكل منها مكتب من الدرجة الثانية، فقط يختلف عن الذي من الدرجة الأولى أن رئيسه يكون – غالبا – برتبة ملازم أول ولم يكن له سوى نائب واحد.

الهـــوامـــــش

1 –X. Yacono: Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérois. Paris. 1953. p. 11 - voir aussi: R. Germain: la politique indigène de Bugeaud. Paris. 1955. pp 194 – 195.

2 –P. Azan: L'Armée d'Afrique 1830 à 1852. Paris. 1936. p. 460.

3 –R. Germain: op cit. p. 194.

4 – X. Yacono: op. cit. p. 10.

5 – Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie. 1830 –1854. p 64.
- voir aussi. X. Yacono: op. cit. p11.

6 – X. Yacono: op. cit. pp. 10 - 11.

7 – F. Hugonnet: Français et arabes en Algérie. Paris. 1860. p. 178.

8 –F. Hugonnet: op. cit. p. 178.

9– محمد الصالح العنتـــري " الفريدة المؤنسة " أو تاريخ بايات قسنطينة. قسنطية **1846**. المكتبة الوطنية الجزائر رقم **2727** ص ص **143 – 144**.

10– المصدر نفسه: انظر ص ص **143 – 145**.

11 – E. Mercier : Histoire de Constantine. Constantine 1903. p 447.

12– محمد الصالح العنتـــري: نفس المصدر، ص ص. **143 – 145**.

13 – L. CH.- Féraud : «Ferdjioua et Zouara – Notes historiques sur la province de Constantine». Revue africaine. T.XXII. 1878. p. 87.

14 −P. de Reynaud: Annales algériennes. Paris – Alger. 1854. T. 2. p. 289.
- voir aussi: E. Mercier: op. cit .p. 453.

15 − Correspondances du Maréchal Valée (oct 1837 – mai 1838). Par G.yver. Alger. Le 25.05.1838. Paris. 1849. pp. 416-417.

16 −E.Vallet: Constantine, son passé centenaire 1837–1937. recueil des notices et mémoires de la société archéologique de Constantine. Edition Braham. 1937. vol. LXIV. Pp. 158-159.

17 −F. Hugonnet: op.cit p. 181. voir aussi : X Yacono : op.cit p.12.

18 – الرسالـــة بصندوق تحت رقم (1H4) بأرشيف أكس أون بروفونس (فرنسا)، مؤرخـــة في شهر محرم **1260** هـــ الرسالة تنشر لأول مرة (أنظر الرسالة).

19 −F 80.442. Note sur les Bureaux arabes du 23 Juillet 1847.

20 −F. Hugonnet : Souvenirs d'un chef du Bureau arabe. Paris. 1858. pp. 5 – 6.

21 −CH. Richard : du Gouvernement arabe et de l'institution qui doit l'exercer. Alger. 1848 pp. 19-20.

22−F. Lapasset : Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires. Et civils. Alger 1850.p.2.

23 −A.O.M. IKK27. Rapport d'inspection générale des Bureaux arabes. Envoyé au gouvernement général le 4 Décembre 1855 (N° 576).

24 −A. Rey Goldzeiguer: Le Royaume arabe. La politique algérienne de Napoléon III 1861 - 1870. Alger 1977. p. 77.

25 −L.T.H. – Pein: lettres familières sur l'Algerie. Un petit Royaume arabe. Alger. 1893. lettre LVI. P. 254.

26 −A. O. M. 33 KK40, Rapport du 12 août 1851 (N° - 576).

27 −F 80 457. Constantine le 27 Novembre 1851. Rapport d'inspection générale des Bureaux arabes.